المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:09، العدد:02 (2025)، ص304-319

الجامعة والتحول الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال 1962-1989

The University and social transformation in Algeria after Independence 1962-1989

✍أم الخير دحو*
مخبر المجتمع الجزائري المعاصر
جامعة سطيف 02 (الجزائر)
ou.dahou@univ-setif2.dz

✍ حكيمة شتواح
مخبر المجتمع الجزائري المعاصر
جامعة سطيف 02 (الجزائر)
h.chetouah@univ-setif2.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/09/21
تاريخ القبول:
2025/11/06

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الجزائر
- ✓ الجامعة
- ✓ بعد الاستقلال
- ✓ التحول الاجتماعي

الملخص:

في هذه الدراسة التي تندرج ضمن التاريخ الاجتماعي والثقافي سنحاول مناقشة مسألة التعليم العالي في الدولة الجزائرية المستقلّة، ودور الجامعة كمؤسّسة فاعلة في البناء الوطني، باعتبارها مسؤولة عن إنتاج الكفاءات والمعارف التي من شأنها دفع عجلة التنمية. لقد أولت السلطات أهمية بالغة للجامعة وحاولت إشراكها في مشروع التنمية غير أنّ هذا الدور إمتدّ إلى محاولة المساهمة في التغيير السياسي.

Article info

Received:
21/09/2025
Accepted:
06/11/2025

Key words:
- ✓ Algeria
- ✓ University
- ✓ after Independence
- ✓ Social transformatin

Abstract:

In this paper, we will try to discuss the issue of higher education in the independent Algerian state, and the role of the university as an effective institution in national building, as it is responsible for producing competencies and knowledge that can drive development The authorities have given importance to the university and tried to involve it in the development project, but this role has extended to trying to contribute to political change.

*المؤلف المرسل

الجامعة والتحول الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال 1962-1989

مقدمة

عالج السوسيولوجيون والمختصون في الاقتصاد وظائف الجامعة ودورها المرتبط بالمجتمع، فهي المؤسّسة المسؤولة عن إنتاج المعارف والنظريات التي من شأنها إحداث التغيير، لكن التاريخ يكون أحيانا أقرب إلى بعض المواضيع وأجدر بدراستها خاصّة إذا ما تعلقت بالإنتاج الإنساني. وقد خرجت الجزائر من الهيمنة الاستعمارية كدولة تعاني من أوضاع اجتماعية مزرية تستدعي إجراءات سريعة للخروج ولو جزئيا من اختلالات التركة الاستعمارية، لذلك عوّلت كثيرا على التعليم العالي والجامعة كركيزة للانطلاق في البناء الاقتصادي والاجتماعي، التي كشفت لاحقا أنّ لها دور آخر قد يمتد إلى القدرة على التحكّم في السلم الاجتماعي.

تناولت أقلام الباحثين الجزائريين التعليم العالي بعد الاستقلال في دراسات موجزة غالبا؛ فنشر الأستاذين طالبي صلاح الدين وبركة زين الدين **دراسة** تحت عنوان **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 1962-2014**، كما اهتمّ **الأستاذ أحمد غواتي** بهذا المجال ونشر مقالين حوله: الأوّل سنة 2019 بعنوان: **Reformes uneversitairs ،et relation formation enploi en algérie** والثاني سنة 2022 وهو دراسة مقارنة بين الأنظمة التي تبنّتها الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال **Reformer Superieur par lapofissionnalisation des formation** ، وفي سنة 2014 ناقش الطالب **سكر بلال** مذكرة ماجستير في علم الاجتماع موسومة بـ " **التحولات الكبرى في الجامعة الجزائرية**". وأمّا باقي المواضيع فكانت دراسات عامّة عن وظائف الجامعة ودورها في خدمة المجتمع.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو الدور الذي لعبته الجامعة في التحولات الاجتماعية بالجزائر بعد الاستقلال؟، وماهي الأساليب والوسائل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للنهوض بالتعليم العالي وتفعيل دوره في خدمة المجتمع خاصّة في قطاعي الصحّة والتعليم؟**

1. التعليم العالي في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية (1830- 1962)

1.1. قبل ظهور جامعة الجزائر

حرصت الإدارة الاستعمارية على توفير كل الخدمات من أجل إنجاح المشروع الاستيطاني، غير أنّ الالتفات إلى التعليم العالي كان متأخّرا رغم أنّ هذا الأخير ضروري لتوطيد أركان الاستعمار. وعندما ظهرت أوّل مؤسّسة للتعليم العالي في شكل مدرسة للطب بموجب مرسوم 04 أوت 1857، صرّح أحد الأطباء الفرنسيين خلال افتتاح هذه المدرسة أن الغرض من إنشاء هذه المدرسة هو تفعيل دور الطب كأداة للتواصل الحضاري مع العرب. (سعد الله ، 1998، صفحة 305) وإذا كان ظاهر هذا الكلام يعني أنّه كان للجزائريين نصيب من هذا التكوين؛ فإنّ الواقع لم يكن كذلك، فلم يبلغ عدد الجزائريين المسجلين بمدرسة الطب –بعد خمسين سنة من ظهورها– إلاّ 35 طالبا لم يتمكّنوا كلّهم من إنهاء دراستهم. (سعد الله ، 1998، صفحة 107)

وأمام وقوع الفرنسيين في تخوف مزدوج من تأسيس تعليم عالي في الجزائر قد يمكّن المعمرين من الانفصال عن المتروبول، أو من ذهاب أبناء المعمرين إلى فرنسا لإتمام تعليمهم العالي دون عودة، وبالتالي يتعثّر المشروع

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاستيطاني. تعالت الأصوات المطالبة بتوسيع التعليم العالي في الجزائر وطرحت المشاريع لإنشاء معاهد تحضيرية محلية في الجزائر متخصّصة في الآداب والحقوق والعلوم، وتمّ ترسيم ذلك فعلا بقانون **20 ديسمبر 1879** الخاص بتنظيم التعليم العالي في الجزائر، لقد خصّ هذا القانون مدرسة الطب بمادّة جعلت منها مدرسة عليا بعد أن كانت تحضيرية، كما تعدّدت بها التخصّصات حتّى وصلت 16 تخصّصا أهمّها (الفيزياء، علم التشريح، أمراض المناطق الحارّة،...) وأصبحت تمنح شهادات مختلفة: (دكتوراه في الطب، الصيدلة، دبلوم القابلات). ورغم أنّ هذه المدرسة قد تطورت من حيث نوعية التكوين غير أنّ طلبتها كانوا ملزمين بإجراء امتحانات السنتين الأخيرتين في فرنسا كما أنّ الشهادة كانت تمنح من الجامعات الفرنسية (خلوفي، 2015، صفحة 168)!

وفي مدرسة الحقوق كان الطلبة يدرسون بشكل مطابق للكليات الموجودة بفرنسا، إضافة إلى تخصّصات متعلّقة بنظم الأهالي ويحصلون على شهادة الليسانس في الحقوق، والكفاءة في المحاماة، وشهادة محضر قضائي (خلوفي، 2015، صفحة 169).

وأما الطلبة في مدرسة العلوم فكانوا يدرسون علم المعادن، وعلم النباتات، والجيولوجيا، ويتحصّلون في نهاية التكوين على ديبلومات في الفيزياء أو الكيمياء أو العلوم الطبيعية وهي تخصّصات كتلك التي تدرّس في الجامعات الفرنسية. غير أنّ مدرسة الآداب كان لها قسم خاص باللغات والفلسفة الشرقية وكانت تمنح شهادات في الآداب الفرنسية والعربية، والتاريخ والفلسفة، واللغة القبائلية (خلوفي، 2015، صفحة 169).

لقد كانت هذه المدارس تسمّى بالتحضيرية، كما أنّها كانت عاجزة عن منح الشهادات لخرجيها وحتّى إجراء الامتحانات النهائية فذلك كان يتم على مستوى جامعات المتروبول وهو حيلة واضحة للحفاظ على تبعية الجزائر لفرنسا (خميلي، 2017، صفحة 49)، والتخفيف من هاجس الخوف من انفصال المعمرين بالجزائر.

ونظرا لأنّ الإجراءات المتعلّقة بذهاب الطلبة إلى فرنسا لاستكمال امتحانات الحصول على الشهادة أصبحت عملية مكلفة لعائلات الطلبة المعمرين، صدر قانون جعل من مدرسة الطب مدرسة كاملة الصلاحية يمكنها تخريج الدكاترة والصيادلة ابتداء من نوفمبر 1889، وكذلك الشأن بالنسبة لمدرسة الحقوق التي أصبح بإمكانها منح شهادة ليسانس وبعض الأهليات في الحقوق والشؤون الأهلية والإسلامية بعد 1892. وأمّا مدرسة العلوم فلم تحصل على استقلالها، في حين تحوّلت مدرسة الآداب إلى مركز للاستشراق يمنح شهادة الليسانس في التاريخ القديم والأمازيغية وغيرها (خميلي، 2017، صفحة 51).

2.1. تأسيس جامعة الجزائر 1909

لقد كان تمويل هذه المدارس محليا على مستوى الجزائر غير أنّه مرتبطا بشكل مركزي بالتعليم العالي في باريس لذلك استطاع دعاة فصل التعليم العالي في الجزائر عن فرنسا افتكاك تصويت البرلمان على تأسيس جامعة الجزائر. التي ظهرت في 30 ديسمبر 1909 وضمّت كلية للطب والصيدلة وأخرى للحقوق، وثالثة للعلوم، ورابعة للآداب (حسين، 2022، صفحة 105). ومع السنوات دُعمت جامعة الجزائر بمعاهد متعدّدة التخصّصات:

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

منها الوقاية وطب ما وراء البحار، والفلك والفيزياء، والدراسات الصحراوية (خلوفي، 2015، صفحة 172) وغيرها من الفروع التي كان من الواضح أنّها تصبّ في مجرى المصالح الكولونيالية التوسعية.

غير أنّ خصوصية مجتمع شمال إفريقيا المسلم فرضت استحداث تعليما تشريعيا عاليا يخصّ الأحوال الشخصية ونظام الأملاك الخاص بالأهالي وكان يدرّس في المدارس التحضرية السابقة الذكر إلى غاية 1947 حيث تم تحويل قسمها إلى معد الدراسات الإسلامية العليا، وخلال نفس العشرية تم استحداث فروع جديدة على مستوى كلية الطب تخصّ الوضع الصحي الذي يتماشى ومناخ الجزائر (خميلي، 2017، الصفحات 56- 59). وتجدر الإشارة أن الاهتمام بتاريخ شمال افريقيا واللغات المحلية بالجامعة الاستعمارية ما هو إلاّ وسيلة لتسهيل تنفيذ مخطّطات الاحتلال الاستيطانية.

ومع اشتداد ضغط الثورة طرح الرئيس الفرنسي **شارل ديغول** مشروع قسنطينة الإصلاحي. وممّا جاء فيه تأسيس مركزين جامعيين أحدهما في قسنطينة والثاني في وهران، وعموما فإنّ نصيب الجزائريين كان قليلا جدّا من هذا التعليم إذا ما قارنا عدد الطلبة المسلمين بالأوروبيين وبعدد السكّان من المجموعتين وفيما يلي توضيح **(الشكل1)** لهذه النسبة خلال السنة الدراسة الموافقة لمئوية الاحتلال.

الشكل 1: طلبة جامعة الجزائر **1929/ 1930**

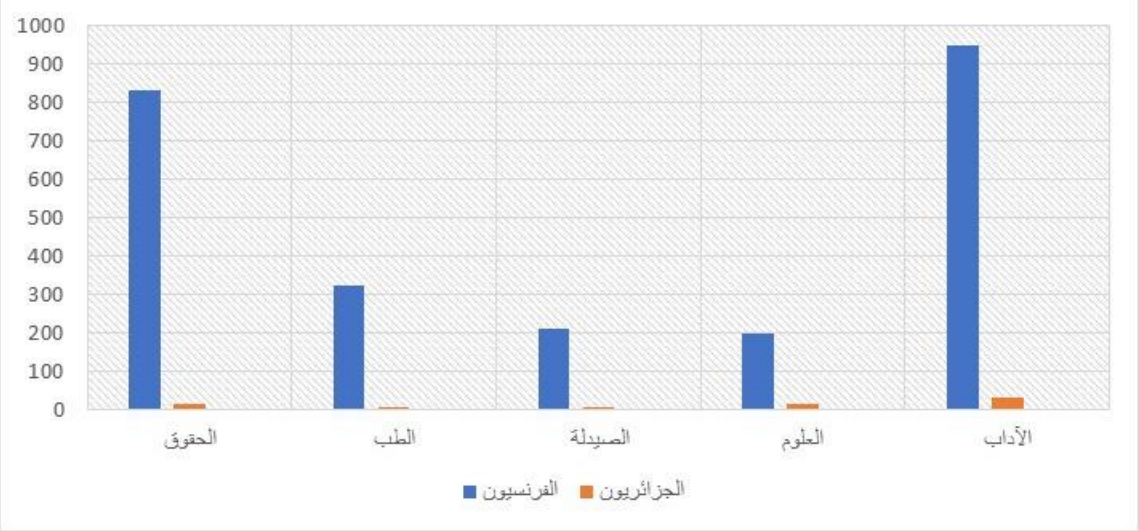

المصدر: (سعد الله ، 1998، صفحة 110)

يمكن تفسير هذه النسبة الضئيلة للعنصر الجزائري في الجامعة بأنّ الإدارة الاستعمارية لم تسمح للجزائريين بالالتحاق بالجامعة إلاّ في حدود 10% من مجموع الطلبة في ظل وجود 10/1 فقط من المستوطنين في مقابل الأهالي. وهناك سبب آخر وهو أن كثير من الجزائريين الذين يحصّلون البكالوريا يفضلون جامعات المتروبول كونها أكثر حريّة وأقل عنصرية من تلك الموجودة في الجزائر (خميلي، 2017، صفحة 59).

وإذا نظرنا في المستوى المعيشي للجزائريين فإنّنا نجد أن الالتحاق بالمدرسة لم يكن متاحا للجميع بل كان حكرا على أبناء العائلات الكبرى، وأصحاب الأملاك، أو الذين حظي أهاليهم بالتعليم كأبناء الأطبّاء والمحامون وغيرهم من أصحاب الأعمال الحرة (خلوفي، 2015، صفحة 175)، والحقيقة أن هذا الوضع لا يحتاج إلى

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تفسير فالواقع الاقتصادي الذي فرضه الوجود الاستعماري على العائلة الجزائرية فرض عليها السعي إلى الغذاء والقوت فقط.

إنّ الاستعمار حوّل الجامعة في الجزائر إلى أداة لخدمة أغراضه وتوسعاته، وحتّى أولئك الذين تخرّجوا من الجامعة الفرنسية كانت لهم أفكار اندماجية، ولا نقصد بهذا الكلام نفيا كليا لجهود البحث العلمي الاستعماري؛ إنّما تصحيح للدور الحقيقي الذي وجب على الجامعة تحقيقه في المجتمع.

2. الجامعة غداة الاستقلال واقع وتحوّلات

ورثت الجزائر تعليما عاليا استعماريا يغلب عليه الطابع الفرنسي، فقد ظلت اللغة المستخدمة في الجامعة هي اللغة الفرنسية وحتى مناهج وتخصّصات التكوين، والشهادات كانت تتم على الشاكلة الموجودة في فرنسا (سكر، 2014-2015، صفحة 68)، وقد بقيت الجامعة على هذا الحال قرابة العقد من الزمن فالسلطات الجزائرية كانت مشغولة بإعادة بناء دولة (غول وبن فرحات، 2018، صفحة 4) زالت معالم سيادتها منذ أزيد من قرن، ومع انقلاب جوان 1965 والتغيرات التي مسّت جميع القطاعات الحيوية خاصّة تلك التي لها علاقة مباشرة بالتحول الاجتماعي عرفت الجامعة بداية التغيير.

لقد كشفت سياسة المخطّطات التنموية التي انتهجها النظام الجديد عن التباعد الكبير بين أهداف التنمية ونسبة الكفاءات في الجزائر، لذا وجد وزير التعليم آنذاك **أحمد طالب الإبراهيمي** نفسه أمام ضرورة ملحّة لإصلاح الجامعة فكانت إصلاحات 1971 (سكر، 2014-2015، صفحة 69). ولسنا هنا بصدد مراجعة هذه الإصلاحات التي أسهب فيها الكثير من الباحثين، وإنّما محاولة استشفاف التحديات التي واجهها القطاع، وأهداف الدولة من التعليم العالي والسياسيات المُنتهجة حياله.

1.2. واقع التعليم العالي في الجزائر غداة الاستقلال

أبرز ما يتميّز به هذا الواقع هو قلّة مؤسّسات التعليم العالي التي كانت تمثله جامعة الجزائر ذات الأسلوب الاستعماري النخبوي. ولم يكن للتعليم العالي وزارة مستقلّة فقد كان يسير بمديرية تشرف عليها وزارة التربية. وكان على رأس هذه المديرية مالك بن نبي (الإبراهيمي، 2011، صفحة 68). واستمرّ هذا الوضع إلى غاية 1971 حيث استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما كان معظم الطلبة مسجلين في فروع العلوم الإنسانية التي أعطيت لها الغلبة على حساب العلوم والتكنولوجيا، فخلال العام الدراسي 1969/ 1970 كان 24 %فقط من الطلبة مسجلين في الفروع العلمية والتكنولوجية من أصل 12500 طالب. (Ghouati, Reformes uneversitairs et relation formation enploi en algérie, 2019, p. 211)

كانت الجامعة الجزائرية تعاني من نقص حاد في الإطارات، والمشكل الأعمق كان في ازدواجية خلفية التكوين لهؤلاء، مجموعة تنحدر من المدارس الفرنسية وتدعوا إلى استمرار التعليم العالي على الخط الفرنسي لضمان جودة التعليم، وأمّا المجموعة الثانية ذات التكوين العربي الإسلامي فقد دعت إلى القطيعة مع الجامعة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الفرنسية وبعث تعليم عالي يساهم في تدعيم المقومات العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري (طالبي وبركة، 2014، صفحة 154).

2.2. توسّع الهياكل القاعدية

كان مشروع التنمية الاقتصادية والإدارية هو الشغل الشاغل للدولة الجزائرية بعد تحقيق الاستقلال السياسي وهو ما فرض إضفاء التدريب المهني على التعليم العالي (Ghouati, Reformer L'unsiegnement Superieur par lapofissionnalisation des formation ? Comparison de trois expériences en Algérie, 2022, p. 6) نظرا للحاجة الملحّة إلى الإطارات والكفاءات التي ستدفع بالمشروع، ولذلك لجأت وزارة التعليم إلى إنشاء سلسلة من المعاهد التكنولوجية والتقنية بالتعاون مع جامعات أوروبية، وشركات استشارية، وهيئات دولية كان في مقدّمتها اليونسكو التي أشرفت على إنشاء المدرسة العليا المتعدّدة التقنيات Ecole polytechniqueسنة 1963 بقسمين الهندسة المدنية والكهرباء، وفي الموسم التالي تمت إضافة قسمين آخرين هما الهندسة الميكانيكية والهندسة الكيماوية (الإبراهيمي، 2011، صفحة 90)، وبعد سنة وبالتعاون مع الحكومة الفرنسية تم تأسيس المدرسة الوطنية للإدارة، وبالتعاون مع جامعة غوبكين الروسية National university of oil and gas ووزارة الصناعة والطاقة أُنشئ المركز الإفريقي للمحروقات والمنسوجات CAHT ببومرداس والذي انقسم لاحقا إلى معهدين؛ المعهد الوطني للهيدروكربونات والكيمياء INHC، والمعهد الوطني للصناعات الخفيفة INIL، وفي سنة 1965 صمّمت الشركة الفرنسية Quaternary Education المعهد الجزائري للبترول IAP، ونفس الشركة ساهمت في تأسيس كل من المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية ببومرداس سنة 1967 INPED ومعهد التكنولوجيا والزراعة ITA بمستغانم سنة 1969. (Ghouati، Reformes uneversitairs et relation formation enploi en algérie، 2019، صفحة 7) هذه المعاهد والمدارس كانت تحت وصاية وزارات مختلفة حسب التخصّص، وبعد إنشاء وزارة التعليم العالي تحوّلت تدرجيا إلى إشرافها.

سعت الدولة إلى توسيع الهياكل القاعدية التي من شأنها زيادة نسبة الإطارات التي يحتاجها المجتمع، فتم إنشاء جامعتي وهران سنة 1966، وقسنطينة سنة 1967، (طالبي وبركة، 2014، صفحة 153) ثم تم تدشين جامعة باب الزوّار "**هوّاري بومدين**" للعلوم والتكنولوجيا وجامعة "**باجي مختار**" بورقلة سنة 1975، وفي سنة 1982 ظهر المركز الجامعي تلمسان والمركز الجامعي بتبسّة، وفي السنة الموالية ظهر آخر بالبليدة، وأمّا الصرح القسنطيني الخاص بالعلوم الإسلامية "**جامعة الأمير عبد القادر**" فقد تأسس سنة 1984 وفي سنة 1986 تأسّس المركز الجامعي بسيدي بلعبّاس، وفي جيجل سنة 1988، وتعتبر سنة 1989 سنة هياكل جامعية بامتياز فإضافة إلى ظهور عدّة جامعات عبر التراب الوطني؛ سطيف1، وباتنة1، تحوّلت المراكز الجامعة في تيزي وزو، والبليدة، وتلمسان وبلعبّاس إلى جامعات وتوسّعت تخصّصاتها وكلياتها وأقسامها[1]. كانت هذه الجهود ترمي

1 -وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **نصوص قانونية**، متاحة على الرابط التالي:
https://www.mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إلى تحقيق التوازن الجهوي في منح فرص التكوين العالي وفي نفس الوقت توفير العمالة المؤهّلة عبر مختلف جهات الوطن.

3. الجامعة كأداة للتحوّل الاجتماعي

1.3. التعليم

مثّلت مهمّة النهوض بقطاع التعليم، تحديا كبيرا للدولة الجزائرية، التي غدت على مجتمع يعاني من ارتفاع كبير في نسبة الأمية وأكثر من نصف سكّانه يعيشون في الريف، فسياسة التجهيل التي خضع لها الشعب الجزائري على مدار قرن ونيف من الزمن حرمته من موارده البشرية وأعجزته عن إنتاج كفاءات تتولّى مهمّة البناء الوطني غداة الاستقلال، ولذلك لجأت الدولة الجزائرية إلى استيراد الإطارات لتغطية العجز في المدرسة الجزائرية، على أن الاستعانة بهؤلاء كانت مرحلة تعاون أي أن الجزائر ستتخلى عن المتعاونين تدريجيا حتى تصبح قادرة على إعداد أساتذتها محليا وهنا يأتي دور الجامعة باعتبارها المصدر الرئيسي لتكوين الأساتذة والمعلمين. إن وضعية التعليم العالي لم تكن أفضل من التعليم القاعدي؛ نفس مشاكل نقص الهياكل والإطارات، وإضافة إلى الجامعات استحدثت الجزائر معاهد وطنية متخصّصة في تكوين المعلمين والأساتذة لمختلف الأطوار ولذلك نجد أن نسبة جزأرة التأطير في قطاع التعليم قد تطورت بشكل سريع يظهر من خلال الجدول التالي (الشكل2):

الجدول 1: تطوّر نسبة المعلمين الجزائريين في الأطوار الثلاثة 1962–[1] 1989

السنوات	الابتدائي %	المتوسط %	الثانوي %
1963 -1962	63.8	49.8	43.7
1965 -1964	63.5	45.7	42.3
1967 -1966	79.9	24.8	32.7
1969 -1968	82.8	57.5	36.4
1971 -1970	97.1	49.8	35.0
1973 -1972	90.7	57.2	26.3
1975 -1974	69.1	52.4	45.7
1977 -1976	96.6	62.7	47.3
1979 -1978	98.3	72.7	55.4
1981 -1980	99.2	90.6	60.0
1983 -1982	99.3	94.5	71.1
1985 -1984	99.5	97.7	78.7
1987 -1986	99.7	98.6	85.4
1989 -1988	99.7	99.1	93.4

المصدر: (ONS، 2011)

يبدو أن مسار جزأرة الإطارات في قطاع التعليم في الجزائر قد حقّق غايته في الوصول إلى التخلي عن المتعاونين تدريجيا والاعتماد بشكل شبه كامل على العنصر المحلي، ويمكن تفسير ذلك بالتحول الكبير الذي

1 - الديوان الوطني للإحصاء: **حوصلة إحصائية 1962- 2011**؛ فصل التعليم؛ ص117.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حدث في قطاع التعليم من القاعدي إلى العالي بتوسيع الهياكل القاعدية وزيادة نسبة المتعلمين وتطور عدد خرجي الجامعات سنة بعد أخرى، لكن تجدر الإشارة أن المدرسين في تلك الفترة لم يكونوا كلهم من الحائزين على شهادات جامعية فكثير منهم انقطع عن المدرسة من مرحلة المتوسط أو الثانوي ثمّ حصل على تكوين في معاهد متخصّصة.

2.3. الصحّة

جاء في ميثاق طرابلس أنّ تأميم القطاع الصحي وضمان مجانية الطب لا يتم إلّا بمجموعة من المبادئ منها تكوين سريع للإطارات الصحية والطبية (ANEP، 1962، صفحة 98)، فعلى غرار قطاع التعليم كان قطاع الصحّة يعاني من فراغ كبير في الأطباء والصيادلة والممرضين خاصّة بعد خروج 2200 طبيب، و2700 ممرّض من المعمرين (بلخيري وآخرون، 2018، صفحة 303) في حين كان الشعب الجزائري يعاني من مخلّفات الحرب ويحتاج إلى تكفّل سريع بالمعطوبين والمرضى ناهيك عن أصحاب الأزمات النفسية، وقد لجأت الجزائر إلى الاستعانة بإطارات أجنبية أوروبية وعربية وفي نفس الوقت أرسلت بعثات طبية للتكوين في الخارج. وفي 10 أفريل 1964تم إنشاء المعهد الوطني الخاص بالصحّة العمومية لإنجاز الأبحاث والدراسات لتطوير برامج الصحة العمومية (بلخيري وآخرون، 2018، صفحة 303)، وخلال العقدين الأوّلين بعد الاستقلال كوّنت الجامعة الجزائرية أعدادا كبيرة من الكفاءات الطبية مكنتها من تقليص الاعتماد على العنصر الأجنبي تدريجيا (الشكل3)[1].

الشكل 2: تطور نسبة الجزأرة بين الاطارات الطبية في الجزائر 1963-1989

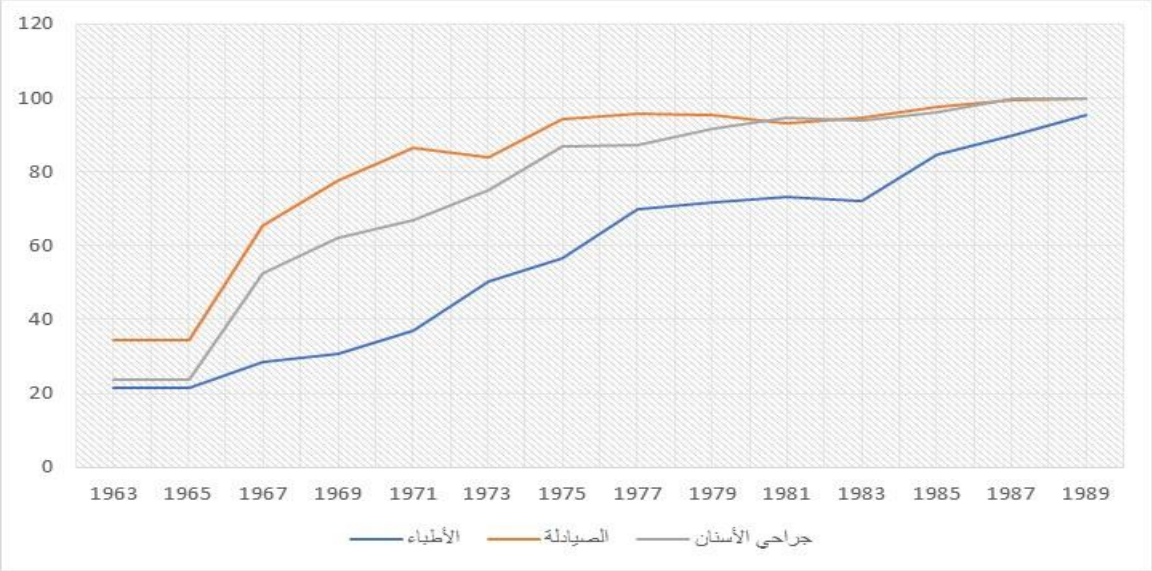

المصدر: (ONS، 2011)

يظهر أن التطوّر في نسبة الجزائريين بين الإطارات الطبية قد بدأ فعليا بعد سنة 1965، فخلال السنوات الأولى للاستقلال كان أمام الحكومة الجزائرية كثيرا من المشاكل السياسية والاجتماعية التي تستدعي حلولا استعجالية، ضف إلى ذلك أنّ مدةّ تكوين الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان كانت أطول من تلك السنوات

[1] - الديوان الوطني للإحصاء: المرجع السابق؛ **فصل الصحّة**، ص108- 110.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1962– 1965، ولكن سرعانما زاد عدد خريجي الجامعات الذين ساهموا في تغطية العجز الذي عانى منه القطاع، ففي سنة 1966 كان هناك طبيب واحد لكل 8738 ساكن، وصيدلي لكل 54856، وطبيب أسنان لكل 69292؛ ليتغيّر الوضع سنة 1989 بـ 1137 ساكن لكل طبيب، و13273 لكل صيدلي، و 3542 لكل طبيب أسنان. (ONS، 2011، الصفحات 108–110)

3.3. المرأة

خلال الثورة التحريرية قامت المرأة الجزائرية بكافّة أدوارها التقليدية التي وضعتها أمامها طبيعتها الأنثوية؛ كالطبخ والغسيل. وحتّى تلك التي أسندت إليها بشكل تنظيمي كالتمريض والاتصالات والتخابر والعمليات الفدائية. لكن معركة ما بعد الاستقلال كانت تتطلّب جهدا مختلفا من المرأة فقد أصبحت عملية التنمية في حاجة إلى العنصر المؤهّل والمتعلّم بغض النظر عن الجنس. وبمأن هذا الدور ارتبط بالتعليم والتكوين فإنّ ذلك يعني أنّ مساهمة المرأة في عملية البناء الوطني ستكون أقلّ بكثير مما قدّمته خلال حرب التحرير، وذلك لانخفاض نسبة المتعلمات من الإناث بحكم الذهنيات الاجتماعية التي حصرت مكانة الأنثى في الأعمال الأسرية والمنزلية وربطتها بالشرف الذي قد يكون الخروج إلى الدراسة خطرا عليه، ولذلك فإنّ الفتاة كانت تمنع من مواصلة الدراسة بعد سن البلوغ في كثير من الأحيان؛ أي لا تصل إلى مرحلة الثانوية (بلقاسم ، 2022، صفحة 812)، وهو ما يفسّر انخفاض نسبة الإناث بين الطلبة الجامعيين خلال العقود الأولى من الاستقلال فقد بلغت 23% فقط سنة 1972 (بن زايد ، 2020، صفحة 48). لكن هذه العوامل لا تنفي التحوّل الذي عرفه وضع ودور المرأة الجزائرية بعد حصولها على التعليم والتعليم العالي خاصّة فاقتحمت المرأة الجزائرية سوق العمل خاصة في تلك المجالات التي تتلاءم مع طبيعة دورها كأم وربة بيت كالتعليم والصحّة، ثمّ تطوّر هذا الدور إلى المشاركة السياسية (بوبريمة ، 2022، صفحة 112)، خاصّة وأنّ التشريعات الرسمية من دستور 1963، إلى الميثاق الوطني1976، وحتى دستور التعددية سنة 1989 نصّت على المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق والواجبات، وفي سنة 1984 دخلت أوّل امرأة إلى التشكيلة الوزارية كاتبا مكلّفا بالشؤون الاجتماعية ثمّ تمت ترقيتها إلى وزيرة للضمان الاجتماعي (سليمي و دوداح ، 2022، صفحة 503)، وبعد الإعلان عن تشكيلة الأحزاب السياسية المنبثقة عن دستور 1989 ظهرت المرأة أمينة عامّة لحزب سياسي على رأس حزب العمّال. كما توسعت مشاركة المرأة في الإعلام المكتوب والسمعي البصري.

وفي سنة 1992 ارتفعت نسبة الإناث بين الطلبة الجامعيين إلى 39% (بن زايد، 2020، صفحة 48)، ومع تصاعد المؤثّرات الاقتصادية والاجتماعية توسّع دور الأنثى في الجزائر حتّى اكتسحت الجامعة وكثيرا من القطاعات في سوق العمل.

4. الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال التحديات والرهانات

1.4. التحديات

لقد عوّل الرئيس هواري بومدين كثيرا على الثورة الثقافية والعلم لتجسيد المشروع التنموي، فكان ينتظر من

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجامعة إعداد إطارات قادرة على خوض معركة البناء (لوصيف، 2014، صفحة 280) . ويمكن أن نلمس اهتمام السلطة بالتعليم العالي في تزايد عدد الطلبة الجامعيين خلال العقد الأوّل بعد الاستقلال (1962-1972)[1].

الشكل 3: تطور أعداد الطلبة في التعليم العالي 1962-1972

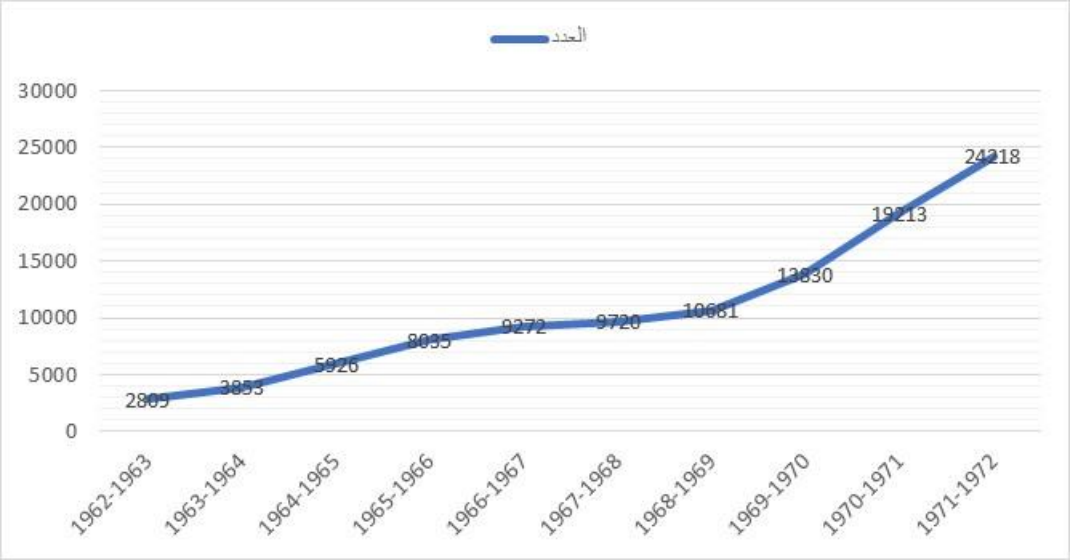

المصدر: (L' Algérie en chiffre, 1962-1972)

ولم يكن المشكل المتعلّق بالكفاءات التي من المفروض ستدفع عجلة التحول الاجتماعي والاقتصادي مشكل وفرة فقط؛ فقد كان أكثر هؤلاء من الأوروبيين أو العرب الذين استوردتهم الجزائر المستقلّة لتسدّ الفراغ الكبير في العمالة المؤهّلة الذي خلّفته سياسة التجهيل الاستعمارية ورحيل المستوطنين بعد الاستقلال. ولذلك فالتحدّي الأعمق الذي واجهته الجزائر هو أن هؤلاء كانوا يفتقرون إلى الوطنية والارتباط بالواقع الجزائري (لوصيف، 2014، صفحة 281). إنّ القيام بهذه العملية كان يعني استقلالا من نوع آخر؛ تحرير الجامعة من التبعية الفكرية للآخر. غربيا كان أم شرقيا، كما أن المؤطّر الجزائري أقدر على تحقيق الأهداف التي تسطّرها الدولة وترجوها من عملية التعليم والتكوين كونه أقرب إلى واقع الشعب الجزائري وأكثر دراية بمعاناته.

كما كان تعريب الجامعة جزئيا وترك الاختيار فيه لعمداء الجامعات، لكن مرسوم 25 مارس 1971 الذي نصّ على إدخال اللغة العربية إلى مسار تكوين الطلبة بمعدّل ثلاث ساعات في الأسبوع شجّع على فتح تخصّصات كاملة باللغة العربية (لوصيف، 2014، الصفحات 271-272) ، لقد كان الهدف من التعريب بصفة عامّة، وتعريب الجامعة على وجه الخصوص هو الوصول إلى الإجماع اللغوي وتوحيد التوجه الفكري في ظلّ تعدّد اللهجات في الجزائر، لكن ذلك فتح على السلطة موجة من الانتقادات والشعور بالرفض لدى بعض الأقليات (المنصف، د.ت، صفحة 137).

1 - تمّ إنجاز الشكل بناءا على إحصائيات أوردها المنصف ونّاس في الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، ص104 نقلا عن:
L' Algérie en chiffre, 1962-1972, Ministére de l'information et de laculture.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.4. الأهداف والرهانات

إنّ تثمين العلم والإبداع لم يكن مجرّد شعارات سياسية، فالدولة الفتية كانت في حاجة إلى توظيف المعرفة المُنتَجة (المنصف، د.ت، صفحة 274)، من أجل الانتقال سريعا من مرحلة الإرث الاستعماري والتخلّف إلى التصنيع الذي سيجرّ معه قطاع الزراعة (ستورا، 2012، صفحة 49) بحيث هذا الأخير على موعد على موعد مع ثورة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للشعب الجزائري الذي عاش طويلا تحت وطأة التجويع.

وتحقيقا لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى التحرّر الثقافي والسياسي عن طريق خلق أيدولوجية التقدّم والتنمية، وإيجاد عنصر بشري مصرّ على مواكبة مستجدات العصر (المنصف، د.ت، صفحة 149) فلا يوجد وسط أخصب من الجامعة لتحقيق هذه الغاية، لذلك فإنّ التركيز كان على التخصّصات التقنية والعلمية في السنوات الأولى بعد الاستقلال خاصّة مع انطلاق المخطّطات التنموية الثلاثي الأوّل (1967–1969) والرباعي الأوّل (1970–1973) (سكر، 2014–2015، صفحة 96).

إنّ فاعلية التوجّه الاشتراكي الذي كان يسمع في كل مكان بمؤسّسات الدولة وخطابات الرئيس. كانت مرهونة بمدى تغلغل الفكرة وسط الجماهير، أو كما سمّاها المنصف ونّاس: «**خلق القاعدة الذهنية المصاحبة للتحولات الاشتراكية**» (المنصف، صفحة 150)، كما توجّب على التعليم العالي أن يساهم بقوّة في إنتاج هذه القاعدة، فقد ورد في الميثاق الوطني: « **فالبرامج المتعلّقة بتعليم العلوم الاجتماعية والاقتصادية بصفة خاصّة يجب أن تعالج بكيفية معمّقة، المشاكل الخاصّة بمجتمعنا وبتنميتنا، وسوف تتمّ دراسة هذه المشاكل على أساس المبادئ والتوجهات المحدّدة في الميثاق الوطني**» (جبهة التحرير الوطني، 1976، صفحة 270).

لا جدل أن هذه الجهود كان لها تأثير كبير على النقلة التي عرفها المجتمع الجزائري فيما يخصّ التعليم والتكوين، ولكن **هل تمّ فعلا إشراك هذه الإطارات في رسم معالم التحوّل الصناعي على سبيل المثال؟ هل كوّنت الجامعة الجزائرية كوادر شاركوا في التخطيط لإنشاء المركّبات الصناعية ومراكز تكرير البترول، هل كانت تفاصيل مشروع الثورة الزراعية من مخرجات مؤتمرات أشرف عليها متخصّصون؟** إذا كانت هذه الإطارات قد شاركت فعلا في مثل هذه العمليات التي فشل بعضها وفي المشاريع التي أنجزت في أماكن غير استراتيجية، فهذا يعني أن الجامعة أنتجت إطارات غير مكوّنة فعليا. وإذا كانت هذه المشاريع قد أنجزت بقرارات سياسية فوقية (الهرماسي، 1999، صفحة 77). متجاوزة الخبراء والمختصين الذين كان على الجامعة تخريجهم. فهذا يعني أنّ تصريحات المسؤولين فيما يخصّ الاهتمام بالعلم والبحث العلمي كانت مجرّد خطابات سياسية لتنويم الجماهير.

5. التطورات السياسية والجامعة

ومع مطلع الثمانينات كانت الجزائر على موعد مع مستجدات سياسية واجتماعية شجعت عليها سياسة الانفتاح التي تبنّها الرئيس الجديد، لقد كانت النخب ومن ورائها الجماهير تتوق إلى المشاركة السياسية بعد سنوات المركزية والحزب الواحد التي تميّز بها العهد السابق. ولعلّ الأحداث التي عرفتها الجامعة الجزائرية خلال

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السنوات الأولى من عقد الثمانينات تجعلنا نحكم أنّها كانت الفضاء الأوّل الذي دعا إلى التغيير وحاول الاستفادة من الأسلوب الذي سلكه النظام الجديد، **فماهي هذه الأحداث وكيف تعاملت معها السلطة الجديدة؟**

1.5. أحداث جامعة تيزي وزو (1980)

تعرف هذه الحادثة بالربيع القبائلي، وتعود حيثياتها إلى أنّ الأديب **مولود معمري** كان سيلقي محاضرة بالجامعة المذكورة حول الشعر الأمازيغي القديم خلال شهر **مارس 1980** لكنّ السلطات المحلية منعته بحجّة أنّها تلقت أوامر من الجزائر العاصمة. لقد دفع ذلك بالطلبة وحتى الجماهير إلى الخروج في مظاهرات صاخبة **بتيزي وزو** و**ببجاية** و**العاصمة**، مطالبة برد الاعتبار للثقافة الأمازيغية. كان رد قوّات الأمن عنيفا على هذه الأحداث ممّا دفع بالاحتجاجات إلى التصاعد على نحو خطير انجر عنه خسائر في الأرواح (ستورا ، 2012، الصفحات 93-94). ويبدو أن منع المحاضرة لم يكن هو السبب الأوّل لما وقع وإنّما الأخير، ذلك أنّ الأمازيغية لهجةً وثقافةً كانت تعاني من التهميش الذي وصف بالصمت أحيانا؛ فكلما يشير إلى البربرية كان غائبا عن الخطابات السياسة (المنصف، د.ت، صفحة 210)، وهناك مظهر آخر من مظاهر الإقصاء وهو إلغاء تخصّص الدراسات البربرية من كلية الآداب بجامعة الجزائر سنة 1962 (المنصف، د.ت، صفحة 166)، حتّى مشروع التعريب الذي أشرنا أنّ الغرض منه كان خلق إجماع لغوي، كان هناك من نظر إليه أنّه تجاوزا للثقافة الأمازيغية.

في أوّل خطاب للرئيس بعد هذه الأحداث قال أنّ الديموقراطية لا تعني الفوضى، وخلال افتتاح الدورة الربيعية للمجلس الشعبي الوطني صرّح رئيس المجلس السيد رابح بيطاط: «**إنّه لمن المؤسف حقّا أن نرى –في ظرف تحتاج بلادنا إلى جمع طاقاتها للسير قدما – ثلّة من المشاغبين في الداخل والخارج، من أذناب الإمبريالية وذوي الحنين إلى العهد الاستعماري تحاول أن تستغلّ حسن نية طلابنا وحماسهم لتفكيك صفوفنا**»، ثمّ أضاف النداء التالي إلى سكّان منطقة القبائل: «**إني أدعو جميع مناضلي ومواطني تلك الناحية العزيزة علينا، والتي كانت دوما من أكثر قلاعنا مناعة وأشدّها صلابة في كفاحنا المرير ضدّ المستعمر الغاشم، أدعوهم إلى إحباط كل المناورات والتصدّي بكل حزم لكل من تسوّل له نفسه أن يمس بوحدة وطننا المقدسة**» (منشورات المجلس الوطني الشعبي، الصفحات 39-40). ويرى أحميدة لعياشي أنّ السلطة سلكت مع الحركة الأمازيغية طريقا ملتويا أفضى إلى إخمادها بعد ما حدث في جامعة تيزي وزو (لعياشي، د.ت، صفحة 14).

2.5. أحداث جامعة الجزائر نوفمبر 1982

مع مطلع الثمانينات كانت الجزائر تعيش تصاعد مجموعة من التيارات الفكرية، وقد برز الإسلاميون واليساريون كتيارين متناقضين ظهر بينهما العداء والخلاف، ولم تكن الجامعة غائبة عن هذه الحركية الفكرية بل كانت فضاء خصبا لها، وباتت الأحياء الجامعية مكان يُظهر هذا الاختلاف الإيديولوجي بامتياز. خاصّة خلال النشاطات الثقافية التي كان الطلبة ينظمونها. وخلال استعداد الطلبة التقدميين لإحياء ليلة كانت ستزعج طلبة التيار الإسلامي لا شكّ. حاولت المجموعة الثانية منع المجموعة الأولى من تعليق الإعلان الذي كان ينص على إحياء حفل داخل الحي. ودخل الطلبة في مواجهات عنيفة أفضت إلى مقتل شاب يساري، على إثر

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ذلك دخلت الشرطة إلى الحي واعتقلت عشرات الطلبة وأغلقت إدارة الجامعة المصلّى التابع لها وحصرت دخوله في الطلبة بعد أن كان مفتوحا لسكّان المنطقة المجاورة (قناة الشروق، 2022).

اعتبر الإسلاميون هذا تجاوز كبيرا من السلطة فدعوا إلى تجمّع بالجامعة المركزية يوم الجمعة **12 نوفمبر 1982**، وكان الهدف من التجمّع تلاوة بيان سمّي **ببيان النصيحة** للنظام الحاكم آنذاك، أمضاه كل من الشيخين أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني مع الدكتور عبّاسي مدني. كان رد فعل السلطة على هذا التجمّع أن فتحت تحقيقا حول التجمع انتهى بإصدار أحكام بالسجن على عبّاسي مدني والإقامة الجبرية على الشيخين (قناة الشروق، 2022).

هذه التطورات التي عرفتها الجامعة تكشف عن دور آخر لهذه المؤسّسة، التي يبدوا أنّها كانت قادرة على صناعة الرأي وحشد الجماهير. فالفرد يمكن أن ينجز مع الجماعة مالا يفكّر في إنجازه بمفرده كما أنّه سريع الخضوع للرغبات الجماعية (غوستاف، 1991، صفحة 56)، ويبدو أنّ هذا الفرد كان قريبا جدّا من المتغيرات الفكرية والسياسية بل وطرفا فاعلا فيها، هذه الميزة التي اختصّ بها الطالب الجامعي الجزائري في تلك الفترة. ذلك الحماس الذي كان من الأربح على السلطة استثماره. بحيث يرى عبد الإله بلقريز أن الانقسام الثقافي أزمة خطيرة تتولّد عن الاستئثار بالسلطة واستبعاد القوى الدينية والثقافية من المشاركة في تسيير الشؤون العامّة (بلقريز، 2008، الصفحات 157–159)، وقد أظهرت هذه الأحداث مدى احتواء الجامعة لهذه القوى. فهل كانت السلطة في غفلة عن كل ما كان يحدث في الجامعة؟ أم أنّها لم تتوقّع تطوّر الوضع؟ لقد توالت الاعتصامات والاحتجاجات بعد هذين الحدثين حتّى وصلت إلى منعطف خطير في الخامس أكتوبر 1988 (مرحوم، 2018، صفحة 202)؛ عندما خرج الجزائريين للتنديد بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وطالب الناشطون السياسيون بفتح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة في السلطة وانتقدوا سياسة النظام. واجههم هذا الأخير بالقوى الأمنية ما نتج عنه عمليات تخريب ووقوع خسائر في الأرواح لتدخل الجزائر بعدها في مرحلة صعبة.

خاتمة

إنّ هذا الموضوع يحتاج إلى توظيف كم كبير من المصادر والمراجع، وفي نفس الوقت يفرض علينا تخصيص الدراسة، فتطور الجامعة الجزائرية من حيث الهياكل والبرامج موضوع استهلكته البحوث الاجتماعية والتربوية وحتّى الاقتصادية، لذلك حاولنا أن ننظر إليه من زاوية التاريخ فخرجنا بالنتائج التالية:

الجامعة مؤسّسة شديدة الارتباط بالمجتمع، يمكنها مساعدته على حل مشكلاته التنموية والاقتصادية، وتساهم في تجديد معارفه، واكتشاف قدرات ومواهب أفراده واستثمارها. وتخضع الجامعة لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تفرض عليها تجديد وظائفها باستمرار، ولها وظائف أعمق من تلك المتعلّقة بالجانب الخدماتي، فهي فضاء للتواصل الفكري وحفظ مقوّمات الأمّة، وتنشئة الشباب على القيم الإنسانية.

زيادة على أنّ التعليم العالي في الجزائر المستعمرة كان حكرا على أبناء المعمرين، فإنّ الإدارة الاستعمارية جعلته أداة لخدمة الكولونيالية والأغراض الاستعمارية.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

استقلّت الجزائر وهي في أمسّ الحاجة لكل ما تقدّمه الجامعة، بينما لم تكن تملك العدد الكافي من إطارات وهياكل التكوين والتعليم العالي. فراهنت الدولة الجزائرية على الجامعة وأولت أهمية لإصلاح التعليم العالي بغية توظيف العلم في تحقيق مشروع التنمية، والبناء الوطني، كما واجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات أبرزها لغة والتكوين وغياب الكفاءات المحلية، فبذلت السلطات جهدا يستحقّ التثمين لتجاوز ذلك.

جنّدت الدولة الجزائرية كافّة إمكاناتها المادية ولجأت إلى التعاون الدولي مع جامعات أوروبية وهيئات دولية لبناء جامعة جزائرية قادرة على المساهمة في مشروع البناء الاقتصادي والتحوّل الاجتماعي.

ساهمت الجامعة الجزائرية بشكل كبير رحلة التنمية الاقتصادية والتحوّلات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، فأنتجت الكفاءات وخرّجت المهندسين والتقنيين والأطبّاء والمعلمين والأساتذة، ومكّنت الدولة الجزائرية من تجاوز مشكل التبعية للخارج في مجال العنصر البشري المؤهّل. الذي من الواضح أنّه يتقاسم مع الدولة نجاحات واخفاقات تجربة البناء الوطني في الجزائر المستقلّة.

بعد حوالي عقدين من الاستقلال ظهرت الجامعة كونها فضاءاً للتفاعلات الفكرية والأيديولوجية التي طبعت المجتمع الجزائري. بل وباتت مبعثا للحركات الاحتجاجية رغبة في المشاركة السياسية. كما يتضح أنّ الطالب الجامعي الجزائري كان أكثر وعيا بما يحدث حوله، وبقضايا الأمّة.

قائمة المراجع

- صلاح الدين طالبي، و زين الدين بركة. (2014). **التعليم العالي والبحث اعلمي في الجزائر 1962- 2014**. المجلة الجزائرية للمالية العامّة، 4، جامعة تلمسان، الجزائر.
- محمد عبد الباقي الهرماسي. (1999). **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (الإصدار 3). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ANEP. (1962). **النصوص الأساسية لثورة أوّل نوفمبر 1954**. ميثاق طرابلس.
- ONS. (2011). **حوصلة إحصائية 1962- 2011؛ فصل التعليم**. الديوان الوطني للإحصاء.
- أبو القاسم سعد الله . (1998). **تاريخ الجزائر الثقاف**ي (الإصدار 1، المجلد 3). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- أحمد طالب الإبراهيمي. (2011). **مذكّرات جزائري هاجس البناء 1965- 1978** (الإصدار 2، المجلد 2). تونس: دار الغرب الإسلامي.
- أحمد فلوح . (2018). **دور الجامعة في خدمة المجتمع. مجلّة علوم الإنسان والمجتمع(18)**، جامعة بسكرة، الجزائر .
- أحميدة لعياشي. (بلا تاريخ). **سنوات الشاذلي بن جديد** ، مجموعة من الحلقات التيليفيزيونية تم تحريرها في ملف .
- العكروت خميلي . (2017). **التعليم العالي الفرنسي في الجزائر الخصوصية والتميّز 1870 -1940**. مجلّة الحكمة للدراسات التاريخية مجلّة دولية مستقلة صادرة عن مؤسّسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 5(10).
- بلال سكر . (2014-2015). **التحولات الكبرى في الجامعة الجزائرية**. رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الثقافي. الجزائر: جامعة وهران2.
- بنجامين ستورا . (2012). **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-198**. (كنعان صباح ممدوح ، المترجمون) دمشق: منشورات الهيئة السورية للكتاب.
- جبهة التحرير الوطني. (1976). **الميثاق الوطني 1976**. مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني. الجزائر.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- حنك فتيحة، وأيوب رضوان . (2020). **الجامعة والوظيفة الخدمية للمجتمع** . مجلّة أنسنة للبحوث والدراسات، 11(1)، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- خلوفي ب .(**2015**) .**التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية** .مجلّة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ (10)، جامعة الجزائر2.
- ريم بن زايد . (2020). **المرأة والتعليم في الجزائر. مجلّة العلوم الاجتماعية**، 14(1)، جامعة عمّار ثليجي، الأغواط.
- سفيان لوصيف. (2014). **السياسة الثقافية في الجزائر الأديويوجيا والممارسة** (الإصدار 1). بيروت: منتدى المعارف للطباعة والنشر.
- سليمة بلخيري، و آخرون. (2018). **المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحّة العمومية**. مجلّة الحقوق والعلوم الإنسانية(36) ، جامعة زيّان عاشور، الجلفة .
- شبل بدران ، و جمال الدهشان . (2000). **التجديد في التعليم الجامعي**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- عادل بلقاسم . (2022). **المرأة الجزائرية بين وضعها التعليمي ودورها التنموي**. مجلّة الحكمة للدراسات الفلسفية، 10(2)، مؤسّسة كنوز الحكمة، الجزائر.
- عبد الإله بلقزيز. (2008). عبد الإله بلقزيز: **الدولة والمجتمع جدليات الانقسام والتوحد في الإجتماع العربي المعاصر** (الإصدار 1). لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- عبد الله بن فلاح الشهراني. (2017). **دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وثقافة العمل التطوع**ي. مجلة كلية التربية بنها الكويت، 1(110).
- فاطمة الزهراء سليمي ، و نوال دوداح . (2022). **دور الادارة التعليمية الجزائرية في تنمية مسار المرأة الجزائرية**، مجلّة التنمية وإدارة الموارد البشرية، 9(2)، جامعة البليدة2 .
- فتيحة حنك، ورضوان أيوب . (2020). الجامعة والوظيفة الخدمية للمجتمع. مجلّة أنسنة للبحوث والدراسات، 1(11) ، جامعة زيّان عاشور، الجلفة.
- قناة الشروق. (2022). **مجموعة من الشهادات الحيّة، برنامج توثيق الأحداث**، الحلقة الرابعة. تم الاسترداد من https://youtu.be/KuxpX1t6zbY.
- كوثر بوبريمة . (2022). **دور ومكانة المرأة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال. مجلّة دراسات إنسانية اجتماعية**، 11(1)، جامعة وهران 2.
- لخضر غول ، و غزالة بن فرحات . (2018). **التعليم العالي في الجزائر الواقع والتحديات**. الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات، ملتقى دولي، جامعة قالمة.
- لوبون غوستاف. (1991). **سيكولوجية الجماهير** (الإصدار 1). (صالح هاشم ، المترجمون) لبنان: دار الساقي.
- مجاود حسين . (2022). **المؤسّسات التعليمية ودورها في ترسيم السياسة الكولونيالية الفرنسية بالجزائر جامعة الجزائر 1909 أنموذجا**. المجلّة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 14(1) جامعة سيدي بلعبّاس.
- مرحوم ,ف .(**2018**) .**أحداث أكتوبر 1988والمجتمع المدني بحث في سيوسيولوجيا الشباب والغضب** .مجلّة آفاق علمية، جامعة تامنغست.(2)10 ,
- منشورات المجلس الوطني الشعبي. (بلا تاريخ). **خطب السيد رابح بيطاط رئيس المجلس الشعبي الوطني من 1977 إلى 1990**. الجزائر.
- وتّاس المنصف. (بلا تاريخ). **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر**. تونس: أليف للطباعة والنشر والتوزيع.
- Ghouati, A. (2019**). Reformes uneversitairs et relation formation enploi en algérie**. algérie: carrefours de l'éducation.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- Ghouati, A. (2022**). Reformer L'unsiegnement Superieur par lapofissionnalisation des formation ? Comparison de trois expériences en Algérie**. Récupéré sur https://hal.science/hal-03736519.
- L' Algérie en chiffre, 1962-1972. (s.d.). **Ministére de l'information et de laculture**.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)